تدابير الحجاج بن يوسف الثقفي (٧٥-٩٥هـ)(٦٩٤-٧١٤م) في العراق وأثرها على خزينة الدولة (الأراضي الزراعية نموذجا) (*)

د. رياض حمودة حسن حاج ياسين
أستاذ مساعد- قسم التاريخ والحضارة –
كلية الآداب - جامعة اليرموك

د. مهند نايف مصطفى الدعجة
أستاذ مساعد- قسم التاريخ والحضارة –
كلية الآداب - جامعة اليرموك

الملخص:

يتناول هذا البحث سياسة الحجاج بن يوسف الثقفي المالية خلال ولايته على العراق (٧٥–٩٥هـ)(٦٩٤–٧١٤م)، وتحديداً تلك المتعلقة منها بالأراضي الزراعية، والتي شكلت المصدر الأساسي لموارد الدولة الأموية. كما يسلط الضوء على جانب مهم من جوانب التاريخ الاقتصادي الإسلامي، ويعرض لسياسة أحد أهم الولاة في العصر الأموي وسياسته في هذا المجال، إذ تُعتبر سياسة الحجاج عموماً موضع نقاش وخلاف بين المؤرخين القدماء والباحثين المحدثين. ويكشف البحث عن أبعاد أخرى لشخصية الحجاج التي اتسمت بالحزم، مع التحفظ على المبالغة التاريخية بحقه والتي ركزت على ظلمه وجبروته، وتضيء الدراسة على فهم مبررات سياسته المالية والاقتصادية في العراق، والذي عرف عبر تاريخه بأنه كان بؤرة ساخنة للعديد من الثورات والحركات المناوئة للدولة الأموية، فاقتضى ذلك التشدد في التعامل مع الخصوم انطلاقاً من الحرص على اقتصاد الدولة وموارها المالية. كذلك تُبيّن هذه الدراسة أحوال الأراضي الزراعية من حيث مواردها المالية وتأثيرها على خزينة الدولة، وتركز على سياسة الحجاج وتدابيره التي انعكست على السياسة المالية للدولة، وتبرز الإصلاحات التي قام بها، والتي كان هدفها إنقاذ خزينة الدولة من الإفلاس وإدامة مشروع توسع الإمبراطورية الأموية عبر الفتوحات، فأظهرت الدراسة أن الحجاج تصرّف بوصفه رجلًا حريصاً على الدولة الإسلامية ومشروعها، ويسجل له أنه عمل على ضمان استقرار التجمعات الزراعية في الأراضي الزراعية خاصة التي استصلحت. وبحثت الدراسة في تقييم سياسته المالية، والتي كان لها ثمن باهظ، فقد أثارت سياسته هذه العديد من الفئات المعارضة للدولة، وخاصة الموالي، الذين شكلوا مصدر تهديد لسلطته وسلطة الدولة الأموية.

الكلمات المفتاحية: الحجاج بن يوسف، خزينة الدولة، الأراضي الزراعية.

Arrangements of Al-Hajjaj bin Yusuf Al-Thaqafi (75-95 AH) (694-714 AD) in Iraq and their Impact on the State Treasury: Agricultural land as an Example

1- Riad Hamodeh Hasan Haj Yasen
Assistant Prof. -Dept. of History & Civilization- Faculty of Arts- Yarmouk University

2- Mohannad Nayef Mostafa Aldaaja
Assistant Prof. -Dept. of History & Civilization- Faculty of Arts- Yarmouk University

Abstract

The study discussed the financial policy of Al-Hajjaj bin Yusuf Al-Thaqafi (75-95 AH) (694-714 AD) in Iraq, especially those related to agricultural lands which; formed the primary source of resources for the Umayyad state. It sheds light on an important aspect of Islamic economic history, and presents the policy of one of the most important governors in the Umayyad era and his policy in this domain. Al-Hajjaj policy generally considered a subject of debate and disagreement between ancient historians and modern researchers. The research reveals other dimensions of Al-Hajjaj's character, which was characterized by firmness, while reserving the historical exaggeration against him, which focused on his injustice and tyranny. The study sheds light on understanding the justifications for his financial and economic policy in Iraq, which known as conflicts area that might affect the state, so strictness in dealing with opponents based on concern for the state's economy and financial resources. This study shows the conditions of agricultural lands in terms of their financial resources and their impact on the state treasury. It focuses on the policy of pilgrims and his measures that were reflected in the state's financial policy. It highlights the reforms he made, the goal of which was to save the state treasury from bankruptcy and to perpetuate the project of expansion of the Umayyad Empire through conquests. It showed The study shows that Al-Hajjaj acted as a man keen on the Islamic State and its project, and it is recorded that he worked to ensure the stability of agricultural communities in agricultural lands, especially those that had been reclaimed. The study examined the evaluation of Al-Hajjaj's financial policy, which had a high price. This policy angered many groups opposed to the state, especially the loyalists, who posed a threat to his authority and the authority of the Umayyad state.

Key Words: Al-Hajjaj bin Yusuf. State Treasury. Agriculture land**.**

المقدمة:

شهد العراق منذ قيام الدولة الأموية حتى سقوطها(٤١-١٣٢هـ) (٦٦١ـ٧٥٠م) تطورات سياسية ودينية واجتماعية وثقافية هائلة، حيث كان مركزاً مهماً حدّد كثيراً من ملامح الخلافة الأموية. ونظراً لأهمية ولاية العراق بالنسبة للدولة الأموية، وكثرة الثورات والحركات المناهضة للخلافة الأموية، فقد اختار الخلفاء الأمويون ولاة أقوياء كزياد بن أبيه (٥٠-٥٣هـ/٦٧٠-٦٧٢م) والحجاج بن يوسف الثقفي (٧٥-٩٥هـ) (٦٩٤-٧١٤م) ( )، الذي توثقت صلته بالأمويين على أساس انتمائه القبلي، ونجاحه في العديد من المهمات التي قام بها، وخاصة النصر الكبير الذي حققه على عبد الله بن الزبير في مكة سنة ٦٣ للهجرة.( ) تظهر المصادر الإسلامية الحجاج بن يوسف الثقفي على الصعيد السياسي في صورة والٍ متشدّد، وأحياناً متعسف، وصوّرت أفعاله في إطار المبالغة لدرجة كبيرة( ). وسواء كانت هذه الصورة صحيحة أو لا، فإنّ ما يعنينا هنا بدرجة أكبر دراسة سياسته الاقتصادية عموماً، وارتباط ذلك كله بالأوضاع السياسية الحرجة التي عاشها العراق إبان حكم الدولة الأموية، فقد تناقصت موارد الدولة الأموية نتيجة الحروب، وخفّت الأيدي العاملة وتقوضت أركان الاقتصاد العراقي( ).

ويرجع السبب في اختيار هذا الموضوع إلى استجلاء الصورة عن الأحوال الاقتصادية في الدولة الأموية وارتباطها بالسياسة العامة لولاتها، خاصة وأن العراق كان الأكثر أهمية بوصفه ولاية من حيث الدخل والموارد المالية، ومن جهة أخرى مناقشة الروايات المرتبطة بالصورة التي رسمتها بعض المصادر للحجاج بن يوسف وسياسته المتشددة وأهمية التعريف بجانب مضيء في حياته لم يُسلط الضوء عليه بشكل كافٍ خاصة في ظل التركيز على الجوانب السياسية والعسكرية في فترة ولايته.

ويمكن تحديد أسئلة مهمة، منها؛ هل اتخذ الحجاج إجراءات انسجمت مع مصالح الدولة الأموية ورفد خزينتها لتمكينها من مجابهة الاخطار المتمثلة في الثورات والحركات المناهضة لها؟ ما أهم الإجراءات التي اتخذها الحجاج والتي انعكست على خزينة الدولة؟ ما أهم ردود الأفعال التي نجمت عن هذه الإجراءات؟ وهل خدمت فعلًا إجراءات الحجاج مشروع الدولة الأموية وسياستها الداخلية والخارجية؟

ولقد اعتمدت الدراسة على المصادر الأساسية في دراسة حقبة التاريخ الأموي وخاصة كتب التاريخ العام، وكذلك كتب التاريخ الاقتصادي الأساسية وكتب الجغرافيا والبلدان، كما اعتمدت على مراجع حديثة متخصصة. واعتمدت منهج البحث التاريخي من خلال تتبع الإجراءات التي قام بها الحجاج في إدارته المالية للدولة، والمتعلقة بالأراضي الزراعية وعوائدها وانعكاساتها السياسية والاقتصادية عليها.

الدراسات السابقة

اهتمت كثير من الكتب بدراسة العراق في عصر الخلافة الأموية، ويمكن الإشارة إلى بعض الدراسات السابقة التي اختصت بولاة بني أمية في العراق وتحديداً الحجاج بن يوسف الثقفي، فهناك دراسات كتبت عنه معتمدة على التاريخ السياسي، ومنها ما اتخذ موقفاً مسبقًا في عنوانه كما هو الحال بالنسبة لكتاب منصور عبد الحكيم "الحجاج بن يوسف الثقفي طاغية بني أمية"، الذي اتخذ موقفاً مسبقًا من الرجل ودوره السياسي في قمع الثورات ووصفه بالظالم المستبد، اعتماداً على ما قام به من البطش بالمعارضين لحكم الدولة الأموية في العراق والتي كانت تزدحم بالثورات، مثل هذه المواقف المسبقة تعتمد على الدور السياسي وتنسى أن عقدين من ولاية الحجاج للعراق كان يفترض أن تركز على الجوانب الإدارية والاقتصادية بما فيها الإصلاحات والخطط التي

أسهمت في تثبيت الحكم الأموي في العراق.

وجاءت دراسة محمود زيادة "الحجاج بن يوسف الثقفي المفترَى عليه" على النقيض من هذه الدراسة، إذ حاولت أن تنتصر للحجاج وسياسته، والأهم من ذلك أنها قدمت رؤية تاريخية اعتمدت على المصادر الأصيلة في دراسة شاملة عن الحجاج من مختلف الجوانب، وتناولت الزراعة دون الخوض في مناقشة الروايات المتضاربة، واعتمدت في دراسة الحياة الزراعية والإصلاحات التي قام بها على كتب التاريخ العام وكتب الجغرافيا، ولم تركز على ما ورد في الكتب الفقهية أو كتب التاريخ الاقتصادي، وقدمت أبرز الإصلاحات وأشارت إلى الثورات والحركات، التي قامت في العراق وكان لها تأثير على الحياة الزراعية دون دراسة أبعاد ذلك اجتماعياً واقتصادياً.

وتناولت دراسات أخرى الحجاج من خلال عرض طريقة تناول المصادر التاريخية الرئيسة له، كدراسة نور الدين حسن فارس بعنوان "صورة الحجاج بن يوسف الثقفي (ت٩٥هـ/٧١٣م) عند المؤرخين المسلمين حتى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي: دراسة تاريخية منهجية"، وهي بالأصل أطروحة ماجستير نوقشت في جامعة النجاح في فلسطين، وتقدم دراسة شاملة للحجاج من ناحية سيرته الشخصية ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعمراني وكل ما يرتبط بفترة حكمه، وقد اهتمت أيضاً بكتب التاريخ العام في دراسة الحجاج وعصره، كتاريخ البلاذري واليعقوبي والطبري والمسعودي، مع أن هذه الدراسة أفردت عناوين للتنظيمات الاقتصادية في عصر الحجاج، غير أنها ركزت على كتب التاريخ العام، وجاءت إشاراتها موجزة.

أما دراسة عبد الواحد ذنون طه التي جاءت بعنوان "الحجاج بن يوسف الثقفي"، فقد تناولت العديد من الجوانب في تاريخ ولاية الحجاج على العراق، ابتداءً من حياته وتكوينه وأهم الثورات التي قامت في العراق خلال حكمه، وأهم إجراءاته في المجال الإداري والتنظيمي، دون الخوض بشكل مفصل في الإجراءات

الاقتصادية والمالية، وإن كانت هناك بعض العناوين المرتبطة بالإصلاح النقدي ومفاهيم الجزية والخراج، فضلًا عن أن المؤلف لم يخصص بالدرس الزراعة وطبيعتها وأبعادها المختلفة اقتصاديًا واجتماعيًا.

هناك إذن حاجة لبحث وضع الأراضي- ولا سيما الأراضي الزراعية- وطريقة إدارتها والضرائب المفروضة عليها، والقضايا التي ارتبطت بها سواء من الناحية الاقتصادية والمالية أو من ناحية صلة ملاك تلك الأراضي بعائدها وبالدولة في العراق زمن ولاية الحجاج، مع تناول الموضوع من جوانبه المختلفة ومن مصادر متنوعة، تاريخية أو قانونية (فقهية)، وهذا ما تطمح إلى تحقيقه هذه الدراسة.

الأراضي الزراعية في العراق: أصنافها وملكيتها

أولًا: أرض الخراج: سُميت الأرض التي بقي فيها من يزرعها من الفلاحين من أهل الذمة بالأرض الخراجية، ويرى أبو عبيد (ت٢٢٤هـ/٨٣٩م) أن الخراج يقوم مقام الإيجار، فهو بمثابة مذهب الكراء[٥]. وبالنسبة لملكية الأرض الخراجية فقد اعتُبرت وقفًا عامًّا على المسلمين، حيث تنهي النظرة الفقهية عن بيع أرض الخراج لمسلم باعتبارها وقفًا وخراجها دائم، لأن انتقالها من الذمي إلى المسلم يترتب عليه إعفاؤه من الخراج وإلزامه بدفع العشر فقط[٨]. وقد عُرفت الضريبة التي فُرضت على هذه الأرض بضريبة الخراج، وكانت معظم أراضي العراق هي أراض خراجية أو لأهل الذمة[٩]. وقد أرسل عمر بن الخطاب عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان لمسح السواد وفرض ما يناسب عليه من خراج.[١٠] وحين نلتفت إلى ظهور ملكية الأرض الخراجية بوصفها مشكلة، نجدها قد ظهرت إلى حيز الوجود زمن الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٤-٧٠٥م)، وذلك عندما تفشت رغبة العرب في امتلاك الأراضي، في الوقت الذي نفدت فيه أرض الصوافي التي يمكن إقطاعها ومنحها[١١] وهذا بدوره أدى إلى التوسع في امتلاك الأرض الخراجية[١٢]. حيث يقول ابن عساكر:

(ت ٥٧١هـ/ ١١٧٥م) "فسأل الناس عبد الملك والوليد وسليمان قطائع من أرض القرى التي بأيدي أهل الذمة، فأبوا عليهم، ثم سألوهم أن يأذنوا لهم في شري الأرضين من أهل الذمة فأذنوا لهم.. وصيّروها لمن اشتراها تؤدي العشر"( ). ومن هنا نستطيع القول بأن انتقال أراضي الخراج إلى العرب أدى إلى توسع مساحة الأرض العشرية على حساب الخراجية، وهذا أدى مع مرور الزمن إلى إضعاف عائد الخراج، وسبّب مشكلة في خزينة الدولة.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذه المشكلة كانت ظاهرة في العراق أكثر منها في المناطق الأخرى، وربما لكونه من أغنى المناطق بالأرض الخراجية، وإنه أول أقاليم الفتح الإسلامي، علاوة على أنه يحتضن مركزين كبيرين أقامهما المسلمون للاستقرار فيهما وهما الكوفة والبصرة، مما دفع السواد الأعظم من القبائل العربية إلى أن تستوطن فيه.

ومما يعزز الرأي السابق، أن وارد أرض الخراج تناقص، وذلك بناءً على الأرقام الواردة زمن الحجاج (٧٥-٩٥هـ/٦٩٤-٧١٣م) كما سيتضح لاحقًا، وذلك بسبب تحول الأرض الخراجية إلى عُشرية، وقد حاول الحجاج مقاومة العجز في بيت المال، فقام بإجراء يقضي بعدم منع العرب الذين تملّكوا أرضًا من أرض الخراج من أن يدفعوا ما عليها، وفرض الخراج من جديد على قوم كانوا حتى ذلك الحين موضوعًا عنهم الخراج( ).

٢

وقد أورد البلاذري (ت٢٧٩هـ/٨٩٢م) ما يؤكد إجراءات الحجاج حين قال" وبالفرات أرضون أسلم أهلها حين دخلها المسلمون، وأرضون خرجت من أيدي أهلها إلى قوم مسلمين بهبات، وغير ذلك من أسباب الملك فصارت عشرية، وكانت خراجية فردها الحجاج إلى الخراج"( ).

٣

ولقد شعر الحجاج بخطورة تحوّل ملكية الأرض ونقص وارد بيت المال، فعمل على تطبيق الإجراء الذي يعتبر أن الأرض هي التي تدفع الخراج بصرف النظر عن مالكيها. فطالما كانت أراضي خراج أخذت عنوة عند الفتح، فإنها

تدفع ما عليها باعتبارها فيئًا لعامة المسلمين، وهذا يتطابق مع النظرة الفقهية التي تخص هذا الجانب، فقد اعتبر الماوردي (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م) أن الخراج على الأرض الخراجية هو بمثابة خراج على الذمة والإسلام(٤).

ثانيًا: أرض الصوافي: يمكن تحديد مفهوم الصوافي ابتداءً، بأنها كل أرض لم يكن لها مالك عند الفتح، فاعتبرت فيئًا للمقاتلة(٥)، ويشمل هذا المفهوم في العراق أراضي كسرى وأراضي غيره من أفراد الأسرة الساسانية المالكة ودائرة البريد وطرقه وأوقاف بيوت النار والآجام وأراضي من قتل في الحرب وأراضي الماء، والمستشفيات كالبطيحة في جنوب العراق وأراضي من هرب من البلاد زمن الحرب وكل صافية اصطفاها كسرى(٦). ويقول البلاذري عن الصوافي" أصفى عمر الآجام ومغيض الماء وأراضي كسرى وكل دير بريد وأرض من قتل في المعركة وأرض من هرب. (٧)وهذه الأرض (الصوافي) بأصنافها المذكورة صارت ملكيتها للدولة، وعوملت مثل الأراضي الخراجية إلّا ما أقطع منها بالتمليك للعرب فتدفع العشر(٨). ويذكر الطبري (ت٣١٠هـ/٩٢٢م) أن مشكلة إقطاع صوافي الكوفة ومبادلتها مع أراضي في الحجاز، كانت أحد أسباب الثورة على عثمان(٩)، حيث شهدت الفترة الأموية توسعًا في إقطاع الصوافي وخاصة في عهد معاوية(١٠). وفي عهد عبد الملك نفدت الصوافي، وكان عبد الملك مضطرًا أن يسمح للعرب المسلمين بامتلاك أرض الخراج، وذلك رغبة منهم في امتلاك الأرض الزراعية. وهذا الإقطاع يعتبر من إقطاع التمليك الذي تصير فيه الأرض ملكًا للمقطع ويجوز له أن يورثها لورثته بعده(١ ٢).

ويلاحظ أن عبد الملك بن مروان كان قد زاد في إقطاعات أراضي الصوافي في العراق، وذلك في ولاية الحجاج (٧٥-٩٥هـ/ ٦٩٤-٧١٣م) حيث أقطع مكحول بن عبد الله، وعمر بن عتبة، وزياد بن عمرو العتكي من أرض البصرة، وأقطع العلاء بن شريك الهذلي(٢). كما أقطع أرضًا كانت لمصعب بن عبد العزيز قد استخرجها من البطائح وعرفت لاحقًا بقطائع عبد

الملك(٢). ٣

أما الحجاج، فقد اتبع السياسة نفسها التي اتبعها الخليفة عبد الملك، فأقطع لخاصته وقواده بعض هذه الأراضي( ). وكان مسلمة بن عبد الملك أشهر كبار المُلاك المقطعين من أراضي السواد، وكانت الأرض المقطعة تدفع العُشر، وبذلك قلل من وارد الخزينة. ولذلك ما نسمعه عن تقلص عائدات الخراج في العراق زمن الحجاج كان أمراً حاصلًا. ويبدو أن هناك مسألة زادت الوضع تعقيداً تتعلق باختلاط هذه الإقطاعات (إقطاعات الملك) بإقطاعات من نوع آخر، وهي إقطاعات الإيجار، وهي أراضي كانت تعطى للمزارع على أساس دفع إيجار عنها، وتبقى مع ذلك ملكاً للدولة، وكان هذا قبل ولاية الحجاج( ). واستغل المستفيدون هذه الأراضي–التي يبدو أن الحجاج أراد إرجاعها لتدفع الخراج حالة الفوضى الناجمة عن ثورة ابن الأشعث (٨١/٨٢هـ/ ٧٠٠-٧٠١م) والتي هددت خلافة عبد الملك بن مروان، فقاموا بإحراق سجلات ديوان الخراج، وأخذ كل منهم ما تحت يديه من الأرض، وتوقف عن دفع ما عليه من إيجار مما أضرّ بالخزينة ضرراً بالغًا( ). ٦

وترد عند أبي يوسف إشارة واضحة تتعلق بقيام الحجاج بمصادرة إقطاعات المعارضين له، وهذه الإقطاعات من أرض الصوافي في الأصل، ثم ردها عمر بن عبد العزيز (٩٩- ١٠١هـ/٧١٧-٧١٩م) إلى أصحابها في خلافته، حيث يقول أبو يوسف:" والذي صنعه الحجاج، ثم فعله عمر بن عبد العزيز فإن عمر رضي الله عنه أخذ في ذلك بالسنّة، لأن من أقطعه الولاة المهديون فليس لأحد أن يردّ ذلك، فأما من أخذ من مال واحد وأقطع آخر فهذا بمنزلة مال غصبه واحدا وأعطى واحداً" ( ). وربما دفعت إجراءات الحجاج الخاصة بمصادرة الإقطاعات من معارضيه، ومسألة اختلاط إقطاعات الإيجار بإقطاعات التملك، إلى قيام المتضررين من قرارات الحجاج فيما يتعلق بالأرض الزراعية بإحراق سجلات الديوان، وذلك خلال ثورة ابن الأشعث (٨١هـ/ ٧٠٠م).

ثالثًا: الأراضي العشرية: حدد أبو يوسف الأراضي العشرية بأنها كل أرض أسلم عليها أصحابها عند الفتح ابتداءً وبغير قتال، والأرض التي صولح عليها أهلها ثم أسلموا، والأرض المفتوحة عنوة إذا قسمت، والأرض التي يقطعها الإمام لأحد المسلمين من الصوافي أو (الموات) فهي عشرية(٨). وهذه الأرض كما هو معلوم تدفع الصدقة (زكاة الزروع)، ولا يُلتفت إلى مساحتها عند أخذ الضريبة منها( ). وقد ازدادت مساحة هذهْ الأراضي التي تدفع عشر الغلة، مع بداية ولاية الحجاج على العراق، وذلك استناداً إلى تحويل الأرض الخراجية إلى عشرية، ونفاد أراضي الصوافي التي أقطعت وأصبحت تدفع العشر، والأراضي التي أسلم عليها أهلها أثناء الفتح، والتي يقع قسم منها على ضفاف الفرات( ). وهذا يؤكد أن سياسة الحجاج أدت إلى زيادة مساحة الأرض العشرية، وتقليص الأرض الخراجية، وفي ذلك كله محاولة منه لإنقاذ ميزانية خزينة الدولة المتدهورة نتيجة تكاليف تغطية نفقات مواجهة الثورات والحركات المسلحة التي تمردت على الخلافة الأموية بشكل خاص.

رابعًا: الأرض الموات: وضع بعض الفقهاء تعريفًا محدداً للأرض الموات، فأبو يوسف يقول: "إذا لم يكن في الأرض أثر بناء ولا زرع ولم تكن فيئًا لأهل القرية ولا مرجًا ولا موضع مقبرة ولا موضع محتطبهم ولا موضع مرعى دوابهم وأغنامهم وليست بملك أحد ولا في يد أحد فهي أرض موات( ). ومن الموات أيضًا ما ملكه الناس فأحيوه ثم خُرب ومات، وهذا لا يملكه أحد إلا بإذن الإمام حاله حال العامر(٣). وقد حدد الفقهاء حكم ملكية أرض الموات فقالوا إنها تؤول إلى من يقوم بإحيائها واستشهدوا بقول الرسول "من أحيا أرضًا مواتًا فهي له"، "ومن أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها"(٣). وقد نهى عمر بن الخطاب عن تعطيل الأرض وأهمال عمارتها بقوله : "ومن أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين"( ). وذكر أن الرسول– صلىٰ الله عليه وسلم – (كان قد أقطع بلال بن الحارث المزني أرضًا، فلما ولي عمر الخلافة طلب منه أن يمسك ما يقوى عليه منها، وأن يدفع ما لم يقو عليه ليقسمه

بين المسلمين، فرفض بلال محتجاً أن الرسول – صلى الله عليه وسلم– قد أقطعه إياها فأخذ الفاروق منه ما عجز عن عمارته وقسمه بين المسلمين)( )، ويبدو أن مسألة إحياء الموات من الأرض لم تكن في البداية بحاجة إلى إذن للمباشرة بالإحياء، ولكن الإقبال الشديد فيما بعد على الأرض وإحياءها فرض ضرورة الإذن، فوضع الأمويون قاعدة لمنع إحياء الأرض إلا بموافقة الإدارة الأموية وهي قاعدة جديدة( ). وهناك إجراءات حازمةٌ من قبل زياد بن أبيه بالنسبة للفترة التي تعطى لمن يريد إحياء أراضي الموات، حددها عمر بثلاث سنوات كما ذكر سابقًا، وإذا لم يتم الإحياء تسترد الأرض. ومن المعلوم أن أرض الموات في العراق كانت واسعة في تلك الفترة، وما يدلنا على ذلك أن السواد الأعظم من أراضي البصرة الزراعية استخلصت من الأراضي الموات( ). كما أن البطائح كانت كثيرة في أرض العراق، مما يتطلب جهداً وماًلا عظيمين لإصلاحها وإعمارها. وذلك يتطلب شق العيون، وحفر الآبار، وغرس الشجر، وبناء البنيان والحرث، فمن فعل شيئًا من ذلك فقد أحياها( ).

كما وردت إشارات عدة إلى جهود الحجاج، ومحاولاته الجادة لإحياء الأرض الموات، فأثناء ثورة ابن الأشعث غمرت المياه أراضٍ فسيحة من أرض السواد، وقدر الحجاج النفقة لإحيائها بثلاثة ملايين درهم، ولما استكثر الخليفة الوليد بن عبد الملك (٨٦– ٩٦هـ/٧٠٥–٧١٤م) المبلغ، تقدم مسلمة بن عبد الملك بعرض لإحيائها، على أن تعطى الأرض المستخلصة له، فوافق الوليد( ).

تدابير الحجاج وإصلاحاته

كانت جهود الحجاج في استصلاح الأرض الزراعية على ما يبدو كبيرة وملحوظة، وكان يهدف من وراء ذلك إلى تحسين وارد الأرض التي تعتبر مصدراً أساسياً لبيت المال. أما ما يتعلق بالعراق، فإن مسألة أرض البطائح تطرح نفسها بوصفها مشكلة تستلزم حلًا، ففي جنوب العراق يكون دجلة والفرات قد وصلا إلى حالة ضعف في سرعتهما، وذلك لانبساط الأرض مما

يؤدي إلى تغيير في مجرأهما العام بسهولة أمام أي عائق، ناهيك عن الترسيبات التي تتراكم في مجرأهما السفلي لبطء الجريان، فيفيض النهران عن مجرأهما، وتنساب مياههما فوق الأرض الزراعية فتغمرها وتحولها إلى بحيرات، وهي التي عرفت (زمن الحجاج) باسم البطائح( ). ويورد البلاذري (ت٢٧٩هـ/٨٩٢م) ما يفيد بأن البطائح اتسعت وزادت مساحتها وذلك سنة (٦هـ/ ٦٢٧م) حيث زاد نهرا دجلة والفرات زيادة عظيمة، فانبعثت بثوق جديدة وكبيرة عجزت الفرس عن سدها، على الرغم مما بذل في ذلك من جهود من قبل كسرى أبرويز الثاني، ثم جاء الفتح العربي للعراق، فانشغل الفرس بمقاومته، فزاد الأهمال. وبالرغم من ذلك فقد جاءت بعض محاولات محلية من قبل الدهاقين للإصلاح، لكنها فشلت( ). ولعل الفتن والحروب الداخلية التي اندلعت في القرن الأول الهجري، أثرت تأثيراً ملموساً على زيادة مساحة البطائح، وخصوصاً ثورة ابن الأشعث (٨١/٨٢هـ-٧٠٠-٧٠١م) وحركات الخوارج.

ويبدو أن هذا الإجراء قد سبقه إجراء مماثل، حيث قام عبد الله بن دراج مولى معاوية بن أبي سفيان وعامله على الخراج في العراق باستصلاح بعض أراضي البطائح، وكان الناتج منها حوالي خمسة ملايين درهم سنوياً( ). فضلًا عن جهود مصعب بن عمير في استصلاح أراضي البصرة، ثم قام عبد الملك ابن مروان بإقطاع بعض هذه الأراضي لآخرين في وقت لاحق عرفت بقطائع عبد الملك( ). وكانت جهود الحجاج واضحة في سد البثوق للمحافظة على الأرض الزراعية الباقية وخراجها، وذلك أيام الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ/ ٧٠٥-٧١٤م)، ويبدو أن مشروع الإصلاح هذا كان كبيراً، الأمر الذي جعل الحجاج يكتب إلى الوليد بأمره، وقدر الحجاج تكاليفه بـ ٣ مليون درهم، ورأى الوليد هذه التكاليف كثيرة، كابن أخيه "مسلمة" ففطن إلى ما يمكن أن يدره عليه هذا المشروع من أرباح، فتعهد بدفع المبلغ مقابل أن يكون له خراج الأرض المستصلحة، وقد أشرف على هذا المشروع حسان النبطي مولى

بني ضبة، والذي استمر في أداء هذه المهمة حتى أيام هشام بن عبد الملك، الذي حصل على أراض كثيرة بالطريقة نفسها( ). وكان تجفيف هذه الأراضي يتم عن طريق بناء السدود والترع وتحويل مجرى المياه التي تغمر البطائح.

وقد اتبع الحجاج طريقة أخرى لاستصلاح الأراضي، وذلك عن طريق أن يقطع بعض الأراضي الواسعة لبعض الأشخاص على شكل منح أو مكافآت، مما ساعد على استصلاح الأراضي بطرائق غير مباشرة. فقد عمد المقطعون إلى استثمار أموالهم في إصلاح تلك الأرض وشق الترع والأنهار لتحويل مجراها، كما فعل بشار بن مسلم بن عمرو الباهلي شقيق قتيبة بن مسلم، الذي أقطعه الحجاج أرضاً فحفر له نهراً عرف بنهر بشار( ). ويضيف البلاذري (٢٧٩هـ/٨٩٢م) أن أغلب الإقطاعات التي شقت فيها الترع تقع في منطقة البصرة( ).

ولقد قام الحجاج بحفر قنوات جديدة، كما أعاد إصلاح القنوات القديمة( )، واهتم بشبكة الري والقنوات، وحفر روافد الأنهار الصغيرة لأغراض زراعية فقد أمر بحفر نهر الصين( )، وكان هذا النهر قرب ناحية كسكر( )، وكان إجراؤه هذا قبل بناء مدينة واسط( )، كما حفر نهر الزابي( )، وحفر النيل أيضاً( )، وحفر نهراً آخر قرب الأنبار كان الدهاقنة قد طلبوا من سعد بن أبي وقاص أن يحفره لهم في السابق، فعجز عامله عن ذلك الحفر لاصطدام مجراه بجبل كاسن، وقد أصرّ الحجاج على إتمام المشروع على الرغم من تكاليفه الباهظة، حتى أنه قال للمعنيين بذلك: "انظروا إلى قيمة ما يأكل كل رجل من الحفارين في اليوم، فإن وجدتم وزنه مثل وزن ما يقلع فلا تمنعوا من الحفر، فأنفقوا عليه حتى استتموه فنسب الجبل إلى الحجاج، ونسب النهر إلى سعد بن عمرو بن حرام المشرف على عملية الحفر( ). كما أقام الحجاج الجسور على الأنهار وفوق الترع حتى يسهل عملية تنقل المزارعين بين الأراضي الزراعية الواقعة على ضفاف تلك الأنهار، فضلاً عن الخدمة التي تؤديها تلك الجسور إبان الحروب( ). وفيما يتصل بالحيوانات التي كانت

تستخدم في مختلف الأعمال الزراعية، فقد تناقصت في زمن الحجاج بشكل واضح، مما جعل عامله على السند محمد بن القاسم الثقفي يرسل له الألوف من الجواميس التي استخدمت في أعمال الحرث والزراعة وتوفير السماد الطبيعي، ونفي السواد من منطقة كسكر( ). ومن هنا فقد منع الحجاجُ الناس من ذبح الأبقار حتى تتكاثر ويستفاد منها في الأعمال الزراعية، كما نسمع شكوى الناس التي جاءت على لسان الشاعر الذي عبر عن قرار الحجاج بقوله:

شكونا إليه خراب السواد فحرّم فينا لحوم الأبقار( )

وهناك قضية برزت بشكل واضح في ولاية الحجاج ألا وهي مسألة هجرة الفلاحين وتركهم لقرأهم، فمسألة الهجرة أو كما تسمى أحياناً (الهروب)، والتي كانت واسعة في مصر أكثر منها في العراق، حتى أن هناك من يفضل إلصاق صفة الهاربين بالفلاحين الذين تركوا قرأهم في مصر، نظراً لأن الهجرة لم تكن نحو المدن الجديدة أو مراكز الإدارة السياسية والاقتصادية كما هو الحال في العراق، بل إلى أماكن أخرى في الريف المصري، ولذلك نفضل وضع كلمة هروب عوضاً عن هجرة، ولكن التشابه بين نتيجة الهجرة في كل من مصر والعراق أدى إلى اتخاذ الدولة إجراءات مشابهة لمقاومتها، وإعادة الأمور إلى طبيعتها. ولكن نتائج الإجراءات في العراق كانت ناجحة أكثر منها في مصر، ويعود ذلك ربما إلى اتساع المشكلة في مصر أكثر من العراق، إضافة إلى أن اتجاه الهجرة في العراق كان واضحاً، وبرز في المصريْن الكبيرين (البصرة والكوفة)، لكنه أكثر وضوحاً في البصرة. أما في مصر، فإن الولاية بأكملها كانت ميداناً لهذه الهجرة( )[٧]

وقد ظهرت مشكلة هجرة الفلاحين من القرى في العراق بشكل أكثر بروزاً في البصرة منها في الكوفة، نظرا لانتعاش أحوال البصرة الاقتصادية واتخاذها ميناءً تجارياً بعد فترة وجيزة من تخضيرها( ). وتكمن أبعاد الهجرة في[٨] أن الدولة تفقد السيطرة على الأرض وأهلها، ولأن ترك الأرض (القرى) يؤدي إلى اضطراب الأحوال الزراعية، وما يرافق ذلك من أهمال الأرض

المزروعة، علاوة على أن وارد هذه الأرض ينخفض بشكل ملحوظ، وبالتالي تحرم منه خزينة الدولة. ومن الواضح أن هجرة الفلاحين ارتبطت آنذاك بظروف اجتماعية واقتصادية تفاقمت زمن الحجاج بالرغم من أقدمية جذورها، فتحرير الفلاحين من الارتباط بالأرض في ظل الحكم العربي الإسلامي ساعد في هجرة قسم منهم إلى الريف وبأعداد متزايدة إلى المدن الجديدة ليعملوا فيها(٩ ٥).

وقد قام الحجاج بمعالجة هذه الظاهرة، وذلك ليمنع انكسار الخراج، حتى أنه اتهم بشدته وقسوته على الفلاحين، وتمثل إجراء الحجاج هنا بتسيير هؤلاء الفلاحين من الأمصار وإقرار العرب بها، كما أنه أمر أن ينقش على يد كل منهم اسم قريته. وقد بلغ عدد هؤلاء حوالي ٨٠ ألف( ) إن صح ذلك. ويدلّ هذا الرقم على حجم المشكلة القائمة من جهة، وعلى صعوبة مهمة الحجاج في حل هذه المشكلة التي شكلت خطراً على ميزانية الدولة. ولهذا كان إجراء الحجاج حازماً بدون أدنى تهاون، وذلك لتفادي انكسار الخراج الذي كان يمثل المورد الأساسي للدولة.

ولم يقف الأمر فيما يبدو عند الخطورة الاقتصادية، بل كانت للهجرة أبعاد سياسية لخصها لنا ابن عبد ربه (ت٣٢٨هـ/٩٣٩م) في العقد الفريد عندما أورد: "أن الحجاج لما خرج عليه ابن الأشعث وعبد الله ابن الجارود ولقي ما لقي من أهل قرى أهل العراق... ولما علم أنهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم أحب أن يسقط ديوانهم ويفرق جماعتهم حتى لا يتآلفوا ولا يتعاقدوا، فأقبل الموالي وقال: أنتم علوج وعجم وقراكم أولى بكم"، وأمر أن ينقش على يد كل إنسان اسم بلدته(٦). وهذا معناه أن الحجاج لاحظ كثرة من انضموا إلى ابن الأشعث من الموالي ومن الفلاحين الذين هجروا قرأهم، فكان إجراؤه بإعادتهم إلى قرأهم أجراءً في مصلحة اقتصاد الدولة من جهة بحيث لا يؤدي ذلك إلى تعطيل الأرض وكسر الخراج، علاوة على تفادي خطر انضمامهم للحركات المناهضة للدولة. ومن ضمن ما قام به الحجاج للتغلب

على مشكلة نقص الأيدي العاملة في الزراعة، إنه عمل على جلب عناصر من خارج العراق على شكل جماعات كبيرة وعمل على إسكانها في المناطق الزراعية، فقد أتى بالزط من السند وأسكنهم بأسفل كسكر(٢).

وفي سبيل تشجيع الفلاحين على الزراعة قام الحجاج بعمليات إقراض (تسليف) للمزارعين، وذلك لمساعدتهم على التغلب على المشكلات الطارئة التي تواجههم من كوارث أو نقص مياه الأنهار، أو الآفات الزراعية الأخرى، ويقدر ابن رسته (ت ٣٠٠هـ/٩١٢م) مجموع القروض التي قدمها الحجاج بحوالي مليوني درهم استوفاها عند جباية الخراج(٣).

كذلك ركز الحجاج في إجراءاته على ضبط وتعيين وحدة المكيال، حيث إن هذه المسألة تتصل بأرزاق الجند الممنوحة كل شهر من جهة، وبالضرائب العينية المفروضة على الأرض من جهة أخرى. ذلك أن وحدة المكيال كانت قبل زمن الحجاج غير ثابتة تتغير عدة مرات(٤)، وهو ما يؤدي إلى خلل في المعاملات بين الناس أنفسهم من جهة، وبين الدولة والناس من جهة أخرى، حيث كان عمر بن الخطاب قد خصص جريبين(٥)من العطاء لكل جندي ومقدار جريبه ٨ أرطال(٦)، لكن عامل عثمان على الكوفة سعيد بن العاص أنقص الجريب إلى ٥ أرطال ونصف، ومع مجيء الحجاج أرجع الجريب إلى ٨ أرطال كما كان زمن عمر بن الخطاب، واتخذ هذا الإجراء ليتقرب من أهل العراق بالزيادة التي أضافها(٦). وقد أخذ هذا المكيال اسم القفيز الحجاجي أو المختوم الحجاجي(٧). ويعلل أبو عبيد سبب تسميته بالمختوم" بأن الأمراء جعلت على أعلاه خاتماً مطبوعاً لئلا يزيد فيه ولا ينقص منه"(٨).

وفيما يتعلق بالمحاصيل التي حددها ليدفع المسلم عنها العشر أو الصدقة فهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب وذلك أخذاً برأي الفقيه موسى بن طلحة(٩)، ولم يأخذ الحجاج الصدقة من محاصيل البقول والخضروات(١٠). ويتضح لنا من ذلك أن هذه هي أهم المحاصيل التي كانت تزرع في العراق. وترد إشارات زمن الحجاج إلى دار الاستخراج، وهي المكان الذي يوضع فيه

الموظفون الذين يختلسون أموال الجبايات ولا يؤدونها للدولة، وكانت تستخدم صنوفاً من العذاب والإرهاق لاستخراج الأموال(٢).

فقامت دار الاستخراج بمحاسبة الدهاقين الذين يقصّرون في الجباية المفروضة عليهم، كما صادرت أموال الخارجين على الدولة والذين يشتبه في مساعدتهم للثائرين ضد الدولة. ويبدو أن دار الاستخراج لم تكن معروفة قبل عهد الحجاج، وإن كانت بعض المصادر تحاول أن تبين أن الدار نشأت في عهد زياد بن أبيه(٣). وعلى كل حال فإن استحداث هذه الدار أو تنشيطها زمن الحجاج أمر جدير بالملاحظة، وفيه إضافة إلى إجراءاته الحريصة على موارد الدولة حرصاً لا يحتمل التهاون والتراخي.

الضريبة الزراعية وخزينة الدولة

واجهت الدولة الأموية في عهد عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/ ٦٨٤-٧٠٤م) أزمة مالية حادة، وتناقصت مواردها تناقصاً ملحوظاً، وربما كان للثورات والحركات التي واجهتها الدولة زمن عبد الملك مثل (ثورة ابن الزبير في الحجاز، وثورة المختار في العراق، وثورة ابن الأشعث) دورها في زيادة الأزمة سنة ٨٩م يضاف إلى ذلك هجرة الفلاحين من القرى إلى الأمصار، وما أحدثته من نقص في الأيدي العاملة وخاصة في البصرة، فضلاً عن حركة الزنج (٢٥٥هـ/٨٦٨م) اشتداد حركة الخوارج وتهديدهم لمنطقتي الكوفة والبصرة. كان لكل هذه الأمور دورها في الأزمة إلى جانب انتشار وباء الطاعون، مما أثر على الزراعة وأضر بالخراج(٤). كانت حالة العراق المالية سيئة زمن الحجاج فيما يبدو، ونستطيع أن نستدل على ذلك بشكل أوضح عند مطالعتنا لأرقام الخراج التي تشير إلى انخفاض واضح زمن الحجاج بخلاف العهود السابقة. ففي بعض مصادرنا نجدها تقدر بـ ١٨ مليون درهم(٥). ومنها ما يقدرها بـ ٢٥ مليون درهم(٦)، وزاد عليها البعض لتصبح ٢٨ مليون درهم(٧)، وأحياناً أخرى تصل إلى ٤٠ مليون درهم(٨)، وفي أخرى ٨٠ مليون درهم(٩)، وارتفعت أخيراً إلى ١٩١٨ مليون درهم(١٠).

ويشير الطبري- وهو شيء يؤكده ابن الأثير أيضاً- إلى أن عصر الحجاج كان ملازماً لإفلاس بيت المال( ). في حين نجد المسعودي يقول: بأن الحجاج عند وفاته ترك في بيت مال المسلمين ١٠٠ مليون درهم( ). أو أن عامله على الفلوجتين( ) جبى منها فقط مبلغ ١٨ مليون درهم( ). وهذا في هذه المنطقة وحدها، فكيف بالعراق كله. ولكن كيف يستقيم الرأيان السابقان، هل يمكن القول إن عصر الحجاج فعلًا كان عصر إفلاس للخزينة؟ لا يمكن أن يكون هذا الرأي دقيقًا، وإذا كان هناك إفلاس فلا ينسحب على سنين الفترة الحجاجية كلها، بل كانت هناك سنوات يرتفع منها الوارد وأخرى ينخفض، وذلك تبعاً لظروف الدولة التي تواجه حروباً وثورات وعوامل طبيعية. ويميل أحد الباحثين إلى ترجيح مبلغ ١١٨ مليون درهم، ويرى انه يعود إلى نهاية ولاية الحجاج، وذلك بالنظر إلى ما أورده المسعودي من أن الحجاج ترك في بيت المال عند وفاته حوالي ١٠٠ مليون درهم، مما يشعر أنه كان فعلاً الوارد السنوي( ).

وهناك روايات تشير إلى أن الحجاج جهز زمن الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ/ ٧٠٥-٧١٤م) حملة لفتح السند بقيادة محمد بن القاسم الثقفي، وهذه الحملة حسب ما روى البلاذري كلفت ٦٠ مليون درهم( ). كما أن هناك روايات أخرى أكدت تراجع وارد الخراج في العراق زمن الحجاج( ). وهنا كيف يمكن التوفيق بين إصلاحات الحجاج الزراعية واهتمامه بوارد الأرض – وقد رأينا إصلاحاته الواسعة – وبين ما تناقلته الروايات عن انخفاض وارد الأرض زمنه؟ ويمكن فهم وتبرير ذلك بأن ذلك القول له صلة بالنظرة إلى الحجاج أصلًا ( ). وهذا ما يفسر المبالغة بارتفاع الوارد أو تقليله أحياناً إلى مدى الرضا أو عدمه عن سياسته في الأقاليم المذكورة.

يمكن القول إن السنوات الأولى من حكمه شهدت على الأرجح انخفاض وارد بيت المال، أما بعد الإجراءات التي اتخذها الحجاج لاحقًا، والتي أشرنا إليها بالنسبة للأرض الزراعية بشكل خاص، نستطيع القول إنها شهدت ارتفاعاً

ملحوظاً. وهناك إشارة تدعم هذا الرأي حيث تقول إحدى الروايات إن الحجاج كتب إلى أحد عمّاله يحثه على جمع الخراج بقوله: "إياك والملاهي حتى يستنظف خراجك"( ). ويظهر في إحدى الروايات أن الحجاج استأذن الخليفة عبد الملك في أخذ فضول أموال السواد، فمنعه وكتب إليه: "لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك، وابق لهم شحوماً يعقدون بها شحوماً"( ). بمعنى آخر فإن الحجاج كان حريصاً على جباية الأموال ومحاسبة عماله على مقادير جبايتهم، ولكن لا يمنع أن يتساهل الرجل في جباية أموال الخراج عندما تمر البلاد بظروف صعبة أحياناً كانحباس المطر، أو هجوم الحشرات والآفات، فهذا قتيبة بن مسلم الباهلي يكتب للحجاج، وكان عامله على خراسان يشكو له هجوم الجراد... فقال له الحجاج: "إذا أزف خراجك، فانظر رعيتك في مصالحها، فبيت المال أشد اضطلاعاً بذلك من الأرملة واليتيمة وولي العيلة( )." ١ ٩

أما عن موظفي الخراج وإدارته زمن الحجاج، فتولى إدارة الخراج وديوانه موظفون من الفرس، ولكنهم يتقنون العربية إلى جانب لغتهم الأصلية، التي كتب بها الديوان في العراق. وظاهرة الكتابة باللغة المحلية ظاهرة طبيعية بعد الفتح العربي بحكم معرفة أولئك الموظفين التامة بقواعد فرض الخراج ومقاديره وأسماء القرى والنواحي. وقد أشرف على هذه الإدارة رئيس عرف "بكاتب الخراج"، وتقلد المنصب في عهد الحجاج ثلاثة أشخاص، هم "زادان فروخ بن بيري" وابنه "مردانشاه وصالح بن عبد الرحمن( )"، وقد قام هذا الأخير بعملية التعريب المشهورة لسجلات ديوان الخراج العراقية في زمن الخليفة عبد الملك بن مروان. ٢

تقييم سياسة الحجاج المالية

إن المآخذ عليه وعلى سياسته المالية كانت كبيرة فيما يبدو، حيث أُعتبر وكأنه خرج عن الشرع، وناقض الأحكام المعهودة فيما يخص الضريبة

المفروضة على الرؤوس (الجزية)، فإجراء الحجاج المتعلق بإعادة الفلاحين إلى قرأهم بعد أن هربوا إلى الأمصار جاء حلًا لمشكلة كبيرة كادت أن تكسر الخراج. لكن لا بد من محاولة رسم صورة سريعة للأوضاع القائمة في العراق، حتى يتسنى فهم إجراء الحجاج من جهة، والانتقاد الذي لطالما يرد في المصادر، حيث يورد "ابن عبد ربه" أن موعد إجراء الحجاج كان بعد ثورة ابن الأشعث (٨١هـ/ ٧٠٠م)، وذلك حتى ينتقم من الذين اشتركوا في الثورة ضده( ). وهناك رواية أخرى تتعلّق بالإجراء ذاته، حيث يرد فيها أنه أخرج الموالي من الأمصار ليبعدهم عن مواضع الفصاحة والآداب ويخلطهم بأهل القرى والأرياف( ). وهذه الرواية لا تحمل مُعنى سياسيًا" فيما يبدو كما هُو الحال بالنسبة لرواية ابن عبد ربه السالفة الذكر.

وترد في تاريخ الطبري رواية عن طريق عمر بن شبة (ت ٢٦٢ هـ/ ٨٧٥م) تقول: "كتب عمال الخراج، أن الخراج قد انكسر وأنّ أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالأمصار، فكتب إلى عامل البصرة وغيرها، أن من كان له أصل في قرية فليخرج، فخرج الناس فعسكروا وجعلوا يبكون ويقولون "وامحمداه وامحمداه"، وجعلوا لا يدرون أين يذهبون فجعل قراء البصرة يخرجون إليه متقنعين فيبكون معهم. وقدم ابن الأشعث على بغتة من ذلك، فاستبسل أهل البصرة في قتال الحجاج مع ابن الأشعث( ). ويبدو من رواية الطبري أن تدبير الحجاج لم يكن له طابع سياسي، كما جاء في رواية ابن عبد ربه، وإنما يدل على أن ما يفعله الحجاج كان إجراءً إدارياً بحتًا، لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة الانتقام أو غيرها. ولم يكن إجراء الحجاج جديدا فيما يبدو، فوالي العراق السابق عبيد الله بن زياد قام بكتابة أسماء السكان لربطهم بأصولهم، ولتسهيل عملية الضبط والمراقبة بعد انتشار ظاهرة الهجرة( ).

ومما سبق يلاحظ أن هناك قضية ربما ارتبطت بمسألة هجرة الفلاحين

وإعادتهم إلى قرأهم، وهي قضية فرض الجزية على من أسلم، لأن ابن الأثير يضيف على رواية الطبري السابقة عبارة" لتؤخذ منهم الجزية"( ). وهناك نصوص أخرى تشير إلى أخذ الحجاج للجزية ممن أسلم، فيورد ابن عبد الحكم (ت ٢٥٧ هـ/ ٧٨٠م) في فتوح مصر وأخبارها أن الحجاج بن يوسف هو أول من أخذ الجزية ممن أسلم( ). وتزيد رواية الجهشياري (ت ٣٣١هـ/ ٩٤٢م) إرباك القضية بقوله: "رد الحجاج من منّ الله عليه بالإسلام إلى بلده ورساتيقه وأخذهم بالخراج( ). وفي حوادث سنة (١٠٢هـ/٧٢٠م) ترد رواية بقتل والي أفريقيا يزيد بن أبي مسلم"، وكان سبب ذلك أنه – فيما ذكر– عزم أن يسير بهم سيرة الحجاج بن يوسف في أهل الإسلام الذين سكنوا الأمصار ممن كان أصله من السواد من أهل الذمة، فأسلم بالعراق ممن ردهم إلى قرأهم ورساتيقهم ووضع الجزية على رقابهم على نحو ما كانت تؤخذ منهم وهم على كفرهم( ).

وتميل بعض الكتابات الحديثة إلى القول بأن المسألة لا تتعدى مشكلة اصطلاحية فنية؛ بحيث إن التدهور في الأوضاع الزراعية وجباية الخراج بسبب هجرة الفلاحين، قد يساعد على القول بأن الحجاج لم يأخذ الجزية وإنما الخراج، فكلمة جزية في رواية ابن عبد الحكم لا يمكن أن تفسر على أنها ضريبة رأس، إذا لم تقترن بقرينة توضح دلالة المعنى، كأن يقول جزية أرض أو جزية خراج[١١٧]. فيورد ابن عبد الحكم أحيانا قرينة، فيقول: "وأما جزية الأرض"( ). وبمعنى آخر، لا يمكن الجزم بأن المعنى عند ابن عبد الحكم ضريبة الرأس، بل قد يكون المقصود الخراج. وذلك بالنظر إلى مسألة اختلاط المصطلحين، الذى أدى إلى حدوث الإرباك، كما أن رواية الجهشياري السابقة تدل دلالة قاطعة على أن المقصود هو الخراج وليس الجزية. ولكن هذا ليس معناه الذهاب الى إنكار الروايات التي تصرّ على أن الحجاج أخذ جزية على رؤوس من أسلموا، فرواية الطبري لا يمكن أن تحتمل الحيرة بين جزية رأس

وجزية أرض، فهي تقول الجزية على رقابهم، وهذه لا تعني إلا ضريبة الرأس. وهناك روايات أخرى صريحة تقول: إن بعض الفقهاء أمثال قرة بن شريك النخعي(ت ١٧٨هـ/ ٧٩٤م) رأى أن تؤخذ الجزية من مسلمي السواد( ). وهذا يدلّ بما لا يدع مجالًا للشك أن هناك حوادث سابقة لأخذ الجزية ممن أسلموا قبل الحجاج، وخصوصاً أن أبا عبيد يروي أن أحد الأعاجم زمن عمر أخذت منه الجزية فشكا إلى عمر ذلك( ). ٣

ويتضح من هذه الروايات المتضاربة أن الحجاج أخذ الجزية ممن أسلموا، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال بعض القرائن، منها أن عبد الملك (٦٥-٨٦هـ/٦٨٤-٧٠٥م) جند نفسه لهذه السياسة حيث اعتقد أن دخول عناصر جديدة في الإسلام ينبغي أن لا يكون على حساب دخل الدولة ونقص أموالها، التي ظلت تعتبر في نظره دعامة أساسية في قيام دولته حيث قال: "الملك لا يصلح إلا بالرجال، والرجال لا يقيمهم إلا الأموال"( ). كما أنه إذا تم التسليم بأن الروايات السابقة تؤكد أنه أخذ الخراج، لماذا يعلو صوت القراء في البصرة ويثورون بهذه الطريقة، فالخراج ضريبة مفروضة وشرعية في الأصل. بمعنى آخر، إن المسألة كانت أبعد من أخذ الخراج من أراضي المسلمين الجدد. ومن القرائن أيضاً أن الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الدولة كانت كبيرة زمن الحجاج، ويدعم هذا الرأي الذي أوردناه فان فلوتن (Van Vloten)، الذي رأى أن إقبال الناس على الدخول في الإسلام واحد من أسبابها( ). ٥ ٤

والواقع أن كثرة عدد أهل الذمة الداخلين في الإسلام ونقص موارد جباية الجزية كانت مشكلة جدية، وكان من حق الحجاج أن يشك بدوافع إسلام هؤلاء، وهو يرى الموقف المتذبذب لأهالي بعض المناطق في شرقي الدولة( ). كما أن هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن سببت أزمة فعلية في نقص الأيدي العاملة الزراعية، وحرمان الدولة من مصدر أساسي من مواردها بسبب تعطيل الأرض وكسر الخراج.

الخاتمة

1- على الرغم من كل ما قام به الحجاج من تدابير لخدمة الدولة ومصالحها، وخاصة إنقاذ ميزانيتها من الإفلاس، فإن إجراءاته قوبلت بالسخط وخاصة من الموالي، حيث شكل هؤلاء مصدر معارضة مما دفعهم إلى المطالبة بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناشئة عن التدابير التي اتخذها، والتي أشير إلى جزء منها في هذا البحث.

٢- بينت الدراسة أن جهود الحجاج هدفت بشكل واضح إلى إنقاذ خزينة الدولة التي كانت تعاني من وضع أشبه بالإفلاس قبل توليه حكم العراق، الأمر الذي دفعه للعمل بشكل جاد سعيا وراء منع تفاقم الأزمة المالية. وقد نجح في سياسته بتوفير فائض مالي، وذلك لاستكمال تنفيذ مشروع الفتوحات الكبرى، مثل فتح بلاد ما وراء النهر، وبلاد السند، وبناء مدينة واسط.

3- لم تكن الصورة التي تطالعنا بها المصادر والكتابات الحديثة دقيقة حد التطابق مع حقيقة إصلاحات الحجاج وتدابيره، فالنظرة السلفية (المسبقة) للرجل وأعماله أسهمت في رسم صورة ابتعدت عن الموضوعية، واقتربت إلى التحيّز (التعصب ضد الحجاج) في كثير من الأحيان.

4- أخيراً، أظهرت الدراسة أن إجراءات الحجاج خدمت الدولة، وأنها قامت على الحفاظ على الأرض الزراعية بقدر ما يتناسب مع رفع مواردها، وإنشاء تجمعات جديدة على أراض مستصلحة، لكنها أثارت فئات واسعة في المجتمع العربي الإسلامي، هذه الفئات أخذت تتذمر نتيجة سياسته الاقتصادية عموماً، حيث وضعت نصب أعينها العمل على إسقاط الحكم الأموي واستبداله، سعياً وراء تحسين أوضاعها الاقتصادية.

الهوامش:

(١) حسين، بثينة، الدولة الاموية ومقوماتها الأيديولوجية والاجتماعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، المطبعة الرسمية،ط١، ص٢١٦، ٢٠١٣م.

(٢) طه، عبد الواحد ذنون، الحجاج بن يوسف الثقفي، الدار العربية للموسوعات، الحازمية، بيروت،٢٠٠٥م، ط٢. ص٣٤-٣٦.

(٣) شاهين، حمدي الدولة الأموية المفترى عليها، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٦.

(٤) العش، يوسف، الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداءً من فتنة عثمان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م، ص٢٢٣.

(٥) أبو عبيد، القاسم بن سلام(ت٢٢٤هـ/٦٤٤م)، **كتاب الأموال**، تحقيق محمد خليل هراس، ط ١. دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٦ ص٧٥.

(٦) الدوري، عبد العزيز، **العرب والأرض في بلاد الشام في صدر الإسلام**، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، الدار المتحدة، ١٩٧٤م، ص٢٩.

(٧) الدوري، عبد العزيز، **النظم الإسلامية**، ط١، مطبعة نجيب، بغداد، ١٩٥٠م، ص١٢١.

(٨) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم(ت ١٨١هـ/٧٩٧م)، **كتاب الخراج**، دار المعرفة، بيروت، بدون(ت). ١٩٨٦م، ص٣٨،٣٦.

(٩) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن(ت ٥٧١ه/١١٧٥م)، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق عبد الغني الدقر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٤م ج ١، ص٥٩٥.

(١٠) كاتبي، غيداء خزنة، **الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري**، الممارسات والنظرية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م.

(١١) ابن عساكر **تاريخ مدينة دمشق**، ج١، ص٥٩٥.

(١٢) افلهاوزن، يوليوس، **تاريخ الدولة العربية**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، مراجعة حسين مؤنس، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والترجمة ١٩٥٨م، ص٢٧٠.

(١٢) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر(ت ٢٧٩ه/٨٩٢م)، **فتوح البلدان**، تحقيق عمر أنيس الطباع وعبد الله أنيس الطباع، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٧م. ص٥١٢.

(١٣) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي(ت ٤٥٠ه/١٠٥٨م). **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت. ص١٨٦.

(١٤) غيداء خزنة كاتبي، الخراج، ص٢٩٥.

(١٥) أبو يوسف، كتاب الخراج، ١٩٧٩، ص٥٧.

(١٦) البلاذري، فتوح البلدان، ص٣٨٠.

(١٧) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧م، ص ٢٨.

(١٨) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت ٣١٠ه/٩٢٢م)، **تاريخ الرسل والملوك** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٩٩٤م، ج٤، ص٣١٧.

(١٩) غيداء، خزنة كاتبي، الخراج، ص ٣٠٧.

(٢٠) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٢٤١.

(٢١) البلاذري، فتوح البلدان، ٥٤٤.

(٢٢) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر،(ت ٢٧٩ه/٨٩٢م). **أنساب الأشراف**. تحقيق غوستين القدسي،١٩٣٦م، ج٥، ص ٢٨١.

(٢٣) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٠٣-٥٠٤.

(٢٤) الدوري، النظم الإسلامية، ص ١٤٥.

(٢٥) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(٢٦) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص٦٣٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٩.

(٢٨) جودة، جمال **العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان،١٩٧٧م، ص١٢٢.

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص٥١٢.

(٢) أبو يوسف، **كتاب الخراج**، ص ٦٣.

(٣) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، السابق، ص ٣٩.

(٣٢) أبو يوسف، **كتاب الخراج**، ص ٦١،٦٤،٦٥. يحيى بن آدم القرشي(ت ٢٠٣ ه/٨١٨م)، صححه وشرحه أحمد محمد شاكر، دار المعرفة (د.ت). ص ٧٨ ، ٨٠.

(٣٤) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٦٥.

(٣٥) الكاساني، علاء الدين (ت٥٨٧ه/١١٩١م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٣٦) الدوري، **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، ص ٨٦.

(٣٧) عيداء كاتبي، **الخراج**، ص ٣١٦.

(٣٨) مالك بن أنس(ت ١٧٩ه/ ٧٩٥م)، **المدونة الكبرى**، ستة أجزاء، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٦م. ومكتبة المثنى طبعة أوفست، بغداد، ج٦، ص ١٩٥.

(٣٩) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٧م، ص٢٦.

(٤٠) إحسان صدقي العمد، **الحجاج بن يوسف الثقفي، حياته وآراؤه السياسية**، بيروت دار الثقافة، ١٩٧٣م، ص ٤٦٤ ، ٤٦٥.

(٤١) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٤١٠-٤١١.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤١١.

(٤٣) البلاذري، **أنساب الأشراف**. تحقيق غوستين القدسي،١٩٣٦م، ج٥، ص ٢٨١.

(٤٤) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٤١١.

(٤٥) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٥٠٣.

(٤٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤٧) **دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة العربية**، مادة حجاج.

(٤٨) نهر الصين وسمي كذلك نسبة إلى بلدة تسمى (الصينية) وهي تحت واسط. راجع ياقوت، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦ه/١٢٢٨م)،

معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ج٣، ص ٤٤٨.

(٩٣) عسكر: ناحية بين البصرة والكوفة. (ياقوت، **معجم البلدان**،ج ٤، ص ٢٧٤).

(٩٤) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٤٠٧.

(٩٥) الزابي: سمي كذلك لأخذه من الزابين لأعلى ولأسفل. (ياقوت، **معجم البلدان**، ج٣، ص ١٢٤).

(٩٦) النيل: خليج من الفرات سمي باسم نيل مصر (ياقوت، **معجم البلدان**، ج٥، ص ٣٣٤).

(٩٧) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٣٨٣.

(٩٨) إحسان العمد، الحجاج بن يوسف، ص ٤٧١.

(٩٩) البلاذري، **فتوح البلدان**،ص ٢٢٩-٢٣٠.

(١٠٠) الأصفهاني، أبو الفرج حسين بن علي المرواني(ت ٣٥٧هـ/٩٨٥م)، **الأغاني** (٢١جزء)، دار الفكر، بيروت، ج١٥، ص ٩٤.

(١٠١) فالح حسين، مسألة هروب الفلاحين في مصر (بناء على أوراق البردي المعاصرة، مقال نشر في **مجلة دراسات تاريخية**، العدد ٣٩،٤٠، سنة ١٩٩١م، دمشق. ص ٣٠ وبعدها.)

(١٠٢) صالح العلي، **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة خلال القرن الأول الهجري**، الطبعة الثانية، بيروت دار الطليعة، ١٩٦٩، ص ٢٣٣.

(١٠٣) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي** مرجع سابق، ص ٤٠.

(١٠٤) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٥٠٤.

(١٠٥) **دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة العربية**، مادة حجاج.

(١٠٦) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٢٢٩-٢٣٠. (الزُطّ: ترجع أصولهم الى الهند، تنقلوا في بلاد كرمان وفارس وكور الأهواز، نتيجة لغلاء وقع هناك، وكانوا خلقًا عظيماً). المسعودي، أبو الحسن علي (ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م)، **التنبيه والإشراف**، تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة،١٩٣٨م، ص٣٠٧.

(١٠٧) ابن رسته، أبو علي أحمد بن عمر، (ت٣٠٠هـ/٩١٢م)، **الأعلاق النفيسة**، بيروت،

دار إحياء التراث العربي،١٩٨٨.ص ١٠٢.

(٦٤) صالح العلي، **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة خلال القرن الأول الهجري**، ص ١٦٧.

(٦٥) الجريب وحدة مكيال ووحدة مساحة في آن معًا، يساوي تقريبًا٢٩,٥ لتر أو ٢٢,٧١٥ كغم قمح. (فالترهنتس، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها بالنظام المئوي**، ترجمة كامل العسلي، طبعة أولى، عمان، منشورات الجامعة الأردنية ١٩٧٠م، ص ٦١).

(٦٦) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٦٤٥.

(٦٧) صالح العلي، **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة خلال القرن الأول الهجري**، ص١٦٧-١٦٨.

(٦٨) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص ١٩٨.

(٦٩) أبو عبيد، **الأموال**، ص ٥١٦.

(٧٠) يحيى بن آدم، **الخراج**، ص ١٤٦-١٤٧

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٧٢) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(ت ٢٥٥ه/٨٦٨م)، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون أربعة أجزاء، الطبعة الثانية. ج٢، ص١٦٦.

(٧٣) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، **عيون الأخبار**، جزآن، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت، ج١، ص ٥٥.

(٧٤) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي**.. ص ٣٢.

(٧٥) ابن رسته، **الأعلاق النفيسة**، ص ١٠٢. أيضًا ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت ٣٠٠ه/٩١٢م). **المسالك والممالك**، ومنع مقدمته وفهارسه وهوامشه: محمد مخزوم دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨م. ص ٢٧-٢٨. أيضًا المقدسي/ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري (ت ٣٨٧ه/٩٩٧م). **أحسن التقاسم في معرفة الأقاليم**، وضع هوامشه وقدمه وفهرسه محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٧م. ص ١١٨. أيضًا ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت ٥٧١ه/١١٧٥م)، **تهذيب تاريخ دمشق الكبير**، سبعة

أجزاء، تهذيب وترتيب عبد القادر بدران، الطبعة الثانية، دار المسيرة بيروت ١٩٧٩م. ص ١١٨. راجع أيضاً ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م) **البداية والنهاية** (١٤ جزءاً) تحقيق: أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٧م، ج٢، ص ١٤٣.

(٦٧) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين(ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م)، **التنبيه والإشراف**، تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة،١٩٣٨م، ص ٢٧٤. أيضاً الصولي، **أدب الكاتب**، ص ٢٢٠.

(٦٨) ياقوت، **معجم البلدان**،ج٣، ص ١٧٨.

(٦٩) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٣٧٨.

(٧٠) الصولي، **أدب الكاتب**، ص ٢٢٠.

(٧١) الماوردي، **الأحكام**، ص ٢٢١.

(٧٢) الطبري، **تاريخ**، ج٥،ص ٥٢٣. ابن الأثير، **الكامل**، ج٤، ص ١٤٤.

(٧٣) المسعودي، **التنبيه**، ص ٢٧٤.

(٧٤) الفلوجتان قريتان كبيرتان من سواد الكوفة قرب عين التمر(ياقوت **معجم**، ج٤، ص ٢٧٥).

(٧٥) الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٢١هـ)، الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى ألبابي الحلبي، القاهرة،١٩٣٨م، ص ٤١.

(٧٦) غيداء كاتبي، الخراج، ص ٢٧٥.

(٧٧) البلاذري، فتوح، ص ٦١٨.

(٧٨) ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، ط١ لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م،ج٥، ص٧.

(٧٩) غيداء كاتبي، الخراج، ص ٢٧٥.

(٨٠) ابن عبد ربه، العقد الفريد،ج٤، ص ٢١٨.

(٨١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٠.

(٨٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد،ج٤، ص ٢١٨.

(١) إحسان العمد، الحجاج بن يوسف، ص ٤١٨.

(٢) ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، ج٣، ص ٤١٦.

(٣) المبرد، **الكامل**،ج٢، ص ٩٦.

(٤) الطبري، **تاريخ**، ج٦، ص ٣٨١.

(٥) ضياء كاتبي، **الخراج**، ص ١٣٩.

(٦) ابن الأثير، **الكامل**، ج٤، ص ٧٩.

(٧) ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله(ت ٢٥٧ه/٨٧٠م)، **فتوح مصر والمغرب والأندلس**، تحقيق: عبد المنعم عامر، لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٦١م، ص ٢٠٩.

(٨) الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، ص ٥٧.

(٩) الطبري، **تاريخ**،ج٥، ص ٦١٧.

(١٠) ابن عبد الحكم، **فتوح مصر**، ص ٢٠٩.

(١١) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير،(ت ٣١٠ه/٩٢٢م)، **اختلاف الفقهاء، كتاب الجهاد والأحكام والجزية والمحاربين**، تحقيق يوسف شاخت، ليدن، ١٩٣٣م، ص ٢٢٥.

(١٢) أبو عبيد، الأموال، ص ٥٢.

(١٣) البلاذري، **أنساب الأشراف**، مدرسة الدراسات الشرقية، القدس، الجامعة العبرية ١٩٣٨م، ج٤، ص ١٦٦.

(١٤) فان فلوتن، **السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية**، ترجمة: حسن إبراهيم ومحمد زكي إبراهيم، القاهرة ١٩٦٥م، ص ٦٠.

(١) عبد الواحد ذنون طه، صور من سياسة الحجاج النقدي المالية، **مجلة المورد**، المجلد التاسع العدد الثاني، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٤٩

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن عبد الواحد الشيباني (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م)، **الكامل في التاريخ**، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.

الأصفهاني، أبو الفرج حسين بن علي المرواني (ت ٣٥٧هـ/٧٩٦م)، **الأغاني** (٢١جزءاً)، دار الفكر، بيروت.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م)، **فتوح البلدان**، تحقيق: عمر أنيس الطباع وعبد الله أنيس الطباع، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٧م.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت ٢٧٩ هـ/٨٩٢م)، **أنساب الأشراف**، تحقيق غوستين القدسي، ج٥. ١٩٣٦م.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(ت ٢٥٥ هـ/٨٦٨م)، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون أربعة أجزاء، ط١.(د.ت)

الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٢١ هـ/٩٣٣م)، الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى ألبابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨م.

ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت ٣٠٠هـ/٩١٢م)، **المسالك والممالك**، ومنع مقدمته وفهارسه وهوامشه: محمد مخزوم دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨م.

ابن رسته، أبو علي أحمد بن عمر، **الأعلاق النفيسة**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨.

الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت ٣٣٥ه/٩٤٦م)، **أدب الكاتب**، نسخه وصحّحه وعلّق على حواشيه محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة.(د.ت).

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠ه/٩٢٢م)، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٩٩٤م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت ٣١٠ه/٩٢٢م)، **اختلاف الفقهاء، كتاب الجهاد والأحكام والجزية والمحاربين**، تحقيق يوسف شاخت، ليدن، ١٩٣٣م.

ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٢٥٧ه/٧٩٦م)، **فتوح مصر والمغرب والأندلس**، تحقيق: عبد المنعم عامر، لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٦١م.

ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨ه/٩٣٩م)، **العقد الفريد**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر،١٩٣٥.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت ٥٧١ ه/١١٧٥م)، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق عبد الغني الدقر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ج١، ١٩٨٤م.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت ٥٧١ ه/١١٧٥م)، **تهذيب تاريخ دمشق الكبير**، سبعة أجزاء، تهذيب وترتيب عبد القادر بدران، ط٢، دار المسيرة بيروت، ١٩٧٩م.

أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت٢٢٤ه/٨٣٨م)، **كتاب الأموال**، تحقيق محمد خليل هراس، ط ١. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، **عيون الأخبار**، جزآن، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت.(د.ت).

ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ه/١٣٧٢م) **البداية والنهاية** (١٤ جزء) تحقيق: أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٧م،

مالك بن أنس (ت ١٧٩ه/٦٢٢م)، **المدونة الكبرى**، ستة أجزاء، مطبعة السعادة القاهرة ومكتبة المثنى طبعة أوفست، بغداد.١٩٠٦م.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠ه/١٠٥٨م). **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت. (د.ت).

المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ه/٨٩٨م)، **الكامل في اللغة والأدب**، مكتبة المعارف. (د.ت).

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦ ه/٩٩٧م)، **التنبيه والإشراف**، تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة،١٩٨٣.

المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري (ت ٣٨٧ه/٩٩٧م). **أحسن التقاسم في معرفة الأقاليم**، وضع هوامشه وقدمه وفهرسه محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٧م.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨١ه/٧٩٧م)، **كتاب الخراج**، دار المعرفة، بيروت، (د.ت). ١٩٨٦م.

ياقوت، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦ ه/١٢٢٨م)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت. (د.ت).

يحيى بن آدم القرشي(ت ٢٠٣ه/٨١٨م)، **كتاب الخراج**، صححه وشرحه أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بدون (ط)، (د.ت).

المراجع الحديثة:

جودة، جمال، **العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان،١٩٧٧م.

الجنحاني، الحبيب، **التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام**، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٥م.

حسين، بثينة، الدولة الأموية ومقوماتها الأيديولوجية والاجتماعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، المطبعة الرسمية، ط١، ٢٠١٣م.

الدوري، عبد العزيز، **النظم الإسلامية**، ط١، مطبعة نجيب، بغداد، ١٩٥٠م.

الدوري، عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت، ط٥، ١٩٨٧م.

الدوري، عبد العزيز، **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، ط١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

شاهين، حمدي، الدولة الأموية المفترى عليها، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.

طه، عبد الواحد ذنون، الحجاج بن يوسف الثقفي، الدار العربية للموسوعات، الحازمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥ م.

فالترهنتس، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها بالنظام المئوي**، ترجمة كامل العسلي، ط١، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠م.

فلهاوزن يوليوس، **تاريخ الدولة العربية**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، مراجعة حسين مؤنس، ط١، لجنة التأليف والترجمة، ١٩٥٨م.

فلوتن فان، **السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية**، ترجمة حسن إبراهيم ومحمد زكي إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٥م.

العش، يوسف، الدولة الأموية والاحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

العلي، صالح، **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة خلال القرن الأول الهجري**، ط٢، بيروت دار الطليعة، ١٩٦٩.

العمد، إحسان صدقي، **الحجاج بن يوسف الثقفي، حياته وآراؤه السياسية**، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٣م.

كاتبي، غيداء خزنة، **الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري**، الممارسات والنظرية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م.

أبحاث:

حسين، فالح، مسألة هروب الفلاحين في مصر بناء على أوراق البردي المعاصرة، مقال نشر في **مجلة دراسات تاريخية**، العدد ٣٩،٤٠، سنة ١٩٩١م، دمشق. ص٣٠ وبعدها.

الدوري، عبد العزيز، **العرب والأرض في بلاد الشام في صدر الإسلام**، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، الدار المتحدة، ١٩٧٤م.

الدوري، عبد العزيز، **التنظيمات المالية لعمر بن الخطاب**، ورقة قدمت إلى ندوة النظم الإسلامية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، أبو ظبي ١٩٨٤م.

طه، عبد الواحد ذنون، صور من سياسة الحجاج الثقفي المالية، **مجلة المورد**، المجلد التاسع العدد الثاني، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٤٩.

دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة العربية، مادة حجاج.